ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Morphological Disagreement in Deleting the Letters of the Weights (maf'ul, if'al, and istif'al)

Khairallah Khamis Muslih

General Directorate of Education Salahuddin

* *Corresponding author: E-mail* :
dktwrkhyrallhalmjmy@gmail.com
07707549115

Keywords:
Grammatical dispute
letters of weights

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

This research focusses on the morphological forms: Maf'ul, If'al, and Istif'al. The study discusses various forms, elucidates the perspectives of both ancient and contemporary scholars, and provides explanations for each form, citing examples utilised by Arabs, along with relevant sources and references. This research comprises an introduction and a preface that address the linguistic and technical definitions of disagreement, along with aspects of morphology, inflection, and the significance of letters, which constitute the primary focus of the study.

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.1.2025.11

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الخلاف الصَّرفي في حذف حروف الأوزان (مَفْعُول وإفْعَال واستِفْعَال)

خيرالله خميس مصلح/ المديرية العامة لتربية صلاح الدين

الخلاصة:

لقد خصصت البحث هذا؛ لدراسة الصيغ الصرفية: (مَفْعُول، إفْعَال، واسْتِفْعَال) التي اختلف فيها العلماء، وأوردت تلك الصيغ, وبينت آراء العلماء الأقدمين، والمحدثين، وبيَّنت كلَّ صيغة من هذه الصيغ، مستشهدًا بالأمثلة التي استعملها العرب، مستعينًا بالمصادر والمراجع التي وجدت فيها تلك الصيغ، ثم بينت ما كانت حجته أقوى من حجة غيره في تلك الصيغ، ثم بينت رأيي فيما استطعت بيانه, واشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد ذكرت فيه: تعريف الخلاف لغةً، واصطلاحًا، وكذلك الصرف، والتصريف، وحروف الأوزان والذي هو مدار البحث، وكان على مبحثين، تناولت في المبحث الأول: الخلاف في وزن(

مفعول)، وفي المبحث الثاني: الخلاف في وزني(إفعال)، و(استفعال)، ثم خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

الكلمات المفتاحية: الخلاف الصرفي, حروف الاوزان.

لمقدّمة

الحمدُ لله بجميع محامده، على جميع عوائده، وصلاته وسلامه على سيدنا محمدٍ خاتمِ أنبيائه، ومبلّغِ أنبائه، وعلى آله الكرامِ، وأصحابِه، مصابيحِ الظلامِ، وبعد...

فالناظر إلى الأوزان الصرفية يجد فيها من العجب العجاب؛ لأنّ هناك صيغًا تخرج عن القاعدة التي وضعها لها الصرفيون، وأصَّلوا لها قاعدَة مستمدةً من استقرائهم لكلام العرب الفصحاء، فالذي لم يكن على علمٍ، ودرايةٍ وافيين في علم الصرف، وكيفية التعامل مع هذه الصيغ يقف حائرًا، وربما يذهب إلى اتهام اللغة العربية بالخروج عن القواعد الصرفية، أو الضوابط التي وضعها العلماء الأجلاء، ولكن عندما يقارن، ويوازن بين آراء العلماء، يتضح الهدف وينجلي له السر، بأنّ هذا التغيير جاء طلبًا للخفة، وابتعاداً عن التعقيد .

لقد خصصت البحث هذا؛ لدراسة الصيغ الصرفية: (مَفْعُول، إفْعَال، واسْتِفْعَال) التي اختلف فيها العلماء، وأوردت تلك الصيغ, وبينت آراء العلماء الأقدمين، والمحدثين، وبيَّنت كلَّ صيغة من هذه الصيغ، مستشهدًا بالأمثلة التي استعملها العرب، مستعينًا بالمصادر والمراجع التي وجدت فيها تلك الصيغ، ثم بينت ما كانت حجته أقوى من حجة غيره في تلك الصيغ، ثم بينت رأيي فيما استطعت بيانه.

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد ذكرت فيه: تعريف الخلاف لغةً، واصطلاحًا، وكذلك الصرف، والتصريف، وحروف الأوزان والذي هو مدار البحث، وكان على مبحثين، تناولت في المبحث الأول: الخلاف في وزن(مفعول)، وفي المبحث الثاني: الخلاف في وزني(إفعال)، و(استفعال)، ثم خاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم الهوامش، والمصادر.

وأسأل الله التوفيق والسداد في العمل.

التمهيد

أولًا: مفهوم الخلاف الصرفي

1_ الخلاف

الخلاف لغة: (خَلَفَ) ف(الْخَاءُ، وَاللَّامُ، وَالْفَاءُ) فهي أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ: أَحَدُهَا أَنْ يَجِيءَ شَيْءٌ بَعْدَ شَيْءٍ فيَقُومُ مَقَامَهُ، وَالثَّانِي خِلَافُ قُدَّامٍ، وَالثَّالِثُ التَّغَيُّرُ (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،1420هـ-1999م/2/210).

ومقصود الكلام: هو المعنى الثالث, الذي يأتي من التغيُّر, أي تغاير الآراء والاختلاف في وجهات النظر, فهو بمعنى الاختلاف في الرأي, وهذا ما نحن بصددهِ.

وأمّا في الاصطلاح: فهو تباينُ آراءِ العلماءِ وذلك في تفاصيل الأحكام التي تمس الفروع فهو مبني على تعدد وجهات النظر المتعددة لدى أهل اللغة، وعكسه الإجماع (د أحمد مختار عبد الحميد عمر،1429 هـ - 2008 م، 1/ 685).، وهو نزاع يجري بين متعارضين؛ لتحقيق حق أو إبطال باطل كـ(المسائل الخلافية).

2_ مفهوم الصرف

الصرف لغةً: فهو فَضلُ الدِّرهم في القيمة (أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي, 109/7)، والتوبة أيضًا (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي, 1407هـ - 1987م, 1385/4) ، و(صَرَفَ) فالصَّادُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ، فإنّ مُعْظَمَ بَابِهِ يَدُلُّ عَلَى رَجْعِ الشَّيْءِ. مِنْ ذَلِكَ صَرَفْتُ الْقَوْمَ صَرْفًا وَانْصَرَفُوا، أي: إِذَا رَجَعْتَهُمْ فَرَجَعُوا (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا،3/ 342).

ويأتي الصرف بمعني التحويل والتغيير:

أي تغييرها والتصريف مأخوذ من الصرف أيضًا (شيخ أحمَد بن محمَّد بن أحمَد الحملاوي1435هـ_2014م،12.أيمن أمين عبد الغني, 1429هـ_ 2008م، 17.نصر بن عبد العزيز الشيرازي1440هـ_ 2019 م ، (رسالة ماجستير: كامل إسماعيل مخلف عجيل اللهيبي) (8_ 9).

وجاء في اصطلاحًا: جاء في تَعْرِيف التصريف: "**الصّرْف علم بأصول مفهم... بِهن أَحْوَال مباني الْكَلم**(رضي الدين الإستراباذي،1393هـ - 1975م 2/ 15)، ويعرفه الشيخ الحملاوي(ت1351هـ) بالمعنى العَمَلي:"فهو تحويل الأصلِ الواحد إلى أمثلة مختلفةٍ؛ وذلك لِمعانٍ مقصودة, لا يمكن أن تحصل إلا بها, كاسمي:(الفاعلِ)، (والمفعولِ), (واسمِ التفضيلِ), (والتثنيةِ والجمعِ) إلى غير ذلك (شذا العرف: 13)وبالمعنى العِلمِي: فهو العلمُ الذي يبحثُ عن أبنيةِ الكلمة العربية وصيغتها وبيان حروفها من حيث الأصالة, أو الزيادةِ, ونحوِها(للشيخ أحمَد بن محمَّد بن أحمَد الحملاوي: 13, وينظر: نصر بن عبد العزيز الشيرازي، رسالة ماجستير، كامل إسماعيل مخلف عجيل اللهيبي، 9).

3_ علم التصريف

فعرّفوه بأنّه: "تغيير الكلمة لغير معنى طار عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام...(علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، 1419هـ- 1998م ،(4/ 40).

ثانيًا: حروف الأوزان

"وهو وزن الكلمة أن تقابل أول أصولها بـ(فاء)، وثانيها بـ(عين)، وثالثها ورابعها وخامسها بـ(لامات)" (علي بن محمد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي،: 13), (نصر بن عبد العزيز الشيرازي، رسالة ماجستير، 9).

1. **الأصل:** وهو على أصل الكلمة من حيث المقابلة, أي إن كان المزيد أصلاً مكرراً, قُوبِل بما يقابل بهِ الأصل كقولك في(قَرْدَدَ) : فَعْلَلَ؛ فلأجل هذه المقابلة سمي أول الأصول (فاء)، وثانيها (عيناً)، وثالثها ورابعها وخامسها (لامات).
2. **الزيادة:** وهي زيادة تطرأ على الكلمة فيقابلها زيادة على الوزن, وأحق الحروف بالزيادة حروف اللين، وهي: (الألف والياء والواو)؛ لسهولة الإتيان بها عند إشباع الحركات الثلاث؛ ولأنَّ كُلَّ كلمة لا تخلو مِمَّا أخذ منها وهي الحركات الثلاث, وحروف الزيادة مجموعة في كلمة (سألتمونيها).
3. **الحذف:** أي ما يُحذف من الكلمة, يُحذف من الوزن, ومن وجوه الحذْفُ الاعلال كـ(حذف الواو) الكائنة (فاءً) في (يَصِف ويَعِد) ونحوهما؛ لاستثقالها بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة، فلو كانت الياء مضمومة لثبتت الواو لِتقَوّيها بأنْ وَلِيَتْ ما يجانسها من الحركات نحو: يُوعِدُ.

المبحث أولاً : الوزن (مَفعُول)

اسم المفعول: "ما اشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل" (الجرجاني، 1403هـ -1983م :26/1)، وأما المحدثون فعرّفوه بأنّه: "وصفٌ عارضٌ مصاغٌ من فعلٍ مبنيٍ للمجهول؛ ليدل على من وقع عليه الفعل (هاشم طه شلاش النعيمي، 1432هـ ــ2011م :243) ويصاغ على وزن مفعول إذا الفعل فعل ثلاثياً (علي الجارم، ومصطفى أمين، 14003هـ ــ 1983م،328/1)، فإنه يأتي على وزن (مَفْعُول) على القياس الصحيح مثل: (مَبْيُوع) و (مَقْوُول) (ابن جني، 1373هـ ــ 1954م:269-272)، (ابن جني،1426 هـ ــ 1996م:1-27)، فيعلُّ حملاً على فعله، لتنقل حركته أي حركة عين الكلمة إلى الساكن قبله، فيصير (مَقْوُول)، و(مَبْيُوع)، وبذلك سيجتمع الحرفان الساكنان: واو المَفْعُولِ، وعينه، فتحذف واوه أي (المَفْعُول)، فتصير: (مَقُول) في ذوات الواو . لكنّ (مَبْيُوع) فإنّك في حال حذف واو (مَفْعُول) تقلب الضمة التي قبل العين كسرةً؛ لتصح الياء، فتقول : (مَبِيْع)، هذا مذهب الخليل وسيبويه" (سيبويه، 1408هـ ـ 1988م :348/4)، (ابن جني، 1373هـ ــ 1954م:287/1)، (ابن

جني، 1426هـ ـ 1996م :10)، (ابن عصفور،1996م،1/ 296)، ومنهم من زعم إنه ينقل (ابن جني:1287-288)، (ابن جني:20) الحركة من العين إلى الفاء فيقول: (مَقُوْل)، وفي ذوات الياء نحو: (مَبْيُوْع), ينقل (ابن جني:1/290-291، وآمالي ابن الشجري، 1413هـ ـ 1991م، 1/200-210) الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم تقلب (ابن جني:1/290) الضمة كسرة (مَبِيْوْع)؛ لتصح الياء فيلتقي الساكنان: الياء وواو (مَفْعُول), فتحذف الياء فتجيء الواو ساكنة (مَبِوْع), فتقلب الواو ياء فيقول: مَبِيْع .

فمما يحتج به (ابن عصفور:1/297، (ابن جني:1/290-291)، (وأمالي ابن الشجري:1/200-210)"أنّ الساكنين إذا اجتمعا في كلمة واحدة، حُرِّك الثاني منهما دون الأول، فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضا فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين (ابن عصفور :1/297).

وأيضًا فإنهم قد قالوا (سيبويه:2/363)، (ابن جني1/289-300)، (ابن جني:2-3) (مَشِيْب) في (مَشُوْب)، وغار مَنِيْل، في مَنُوْل، وأرض مَمِيْت عليها في (مَمُوْت), ومَرِيْح في مَرُوْح ،فقلبوا الواو ياءً شذوذا، فدل ذلك على أن الواو المبقاة هي العين، وأن المحذوفة واو (مفعول)؛ لأنهم قد قلبوا الواو التي هي عين ياءً ، فذكروا : (الحِير) وهو في: (الحور). ومن ذلك قول أبي زيد (لمنظور ابن مرثد:(ابن يعيش،4/114،و10/79) ، (ابن سيدة، 1417هـ ـ 1996م، 1/119، 4/124)،(ابن جني 1/288)، وآمالي ابن الشجري:1209)

"عيناء حوراء من العين الحِير".

وما يحفظ قلب واو مفعول ياء إلا أن يدغم نحو: مرميَّ . وأيضا فإنّ واو (مَفْعُول) أقرب إلى الطرف فحذفها أسهل.

وأما أبو الحسن الأخفش فيستدل(أمالي ابن الشجري :1/205) على أن المحذوف هو العين، بأنها لغير معنى، وواو (مفعول), حرف معنى يدل على المفعولية . فحذف ما لا معنى له أسهل، فتحذف واو (مفعول) فتجيء الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف، فتنقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه في الياء الساكنة بعد الضمة إذا كانت تلي الطرف، فإنه تقلب الضمة كسرة، مفرداً كان الاسم أو جميعا نحو:

بِيضٌ جمع أبْيَضٌ، أصله بُيضٌ، نحو حُمرٌ ثم قلبت الضمة كسرة, وكذلك لو بنيت من البياض (أمالي ابن الشجري:1/209،) ،(ابن جني،1/300) اسماً على فُعلٍ لقلت: بُيضٌ .فالأصل في(مَبِيْع) على أصله: مَبْيُوع، ثم مَبْيُوعٌ، ثم مَبُيْوعٌ، ثم مَبُيْعٌ ثم مَبِيعٌ (ابن عصفور،1/299) .

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه، أن يقول: مَبُوعٌ ، وذلك أن الأصل مَبْيُوْعٌ . فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان، فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول: مَبُوعٌ، فإن قال: لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة، فالجواب أن يقال له: لمَ تقلب الضمة كسرة، وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد

ضمة في مفرد، فإن الياء هي التي تقلب واوًا بشرط القرب من الطرف، فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد من النحويين (ابن عصفور، 299/1).

فإن قلت: فإنّما قلبت الضمة كسرة لتصح الياء؛ لأنّي لو لم أفعل ذلك فقلت: (مَبُوعٌ) لالتبست ذوات الياء بذوات الواو . فهذا القدر لو كان لازماً لوجب القول: (مُيْقِن) في مُوْقِن؛ حتى لا يكون إلتباس بذوات الواو، ولأنّ العرب لم تفعله لكلمة (مُوقِن)، فأيضًا لم يسرِ على كلمة: (مَبِيْع) وأمثالها (ابن عصفور، 300/1).

فالخلاف بين سيبويه وأبي الحسن يظهر جلياً في تخفيف: مَسُوء وأمثاله، وذكر ابن جني في (القد), (ابن جني ، يسمى أيضا ذا القد. (عبد القادر بن عمر البغدادي، 1418هـ ـ 1997م،129/2) سألني أبو علي عن تخفيف مَسُوء . فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول: مَسُوَّاً، وأما على مذهب سيبويه، فأقول: رأيت مَسُواً، بتحريك الواو؛ لأنها عنده العين (ابن عصفور،300/1)، فقال لي أبو علي: كذلك هو، اللَّهمَّ إلا أن تقول: إنهم حملوا الماضي على المضارع . وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي ...، فالأحرى أن يحمل الماضي على المضارع في ثبات الواو (ابن عصفور،:299/1–300) ويجوز الإتمام في (مَفْعُول) من ذوات الياء، وهي لغة بني تميم، قال علقمة (المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، 56)، (والمفضلية :120)،(ابن جني :286/1)

حتى تذكَّر بيضاتٍ وهيَّجه يوم رذاذٍ عليه الريح مَغْيُوم

والإعلال أفصح, ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سُمع، والذي سُمع من ذلك: مسك مَذْوُوف, قال الراجز (ابن جني :3)،(ابن جني،285/1)، و(ابن جني،261/1)، و(الزمخشري:80/1)، و(ابن يعيش،355): والمسك في عنبره المَذْوُوف .

والأشهر: مَذُوْف .قالوا: رجل مَعْوُود، وفرس مَقْوُود، وثوب مَصْوُون، وقول مَقْوُول . وإنما لم يجز الإتمام في (مَفْعُول), من ذوات الواو إلا فيما شذ؛ لأن الواو أثقل من الياء .

وخالف المبرد (ابن جني:99/1–103، الاستراباذي، 1393هـ ـ 1975م، 149/3–150) النحويين كافة، فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياساً على ما ورد.

وهناك رأي لعبد الخالق عضيمة وهو: كراهة للضمة بين الواوين، وذلك يُلزِمه أن يقول : (مَقْوُول)، ولذلك لم يجز في الواو ما جاز في الياء هذا قول البصريين أجمعين ، ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة إذا كان قد جاء في كلام العرب مثله، فإذا اضطر الشاعر أجرى هذا على ذاك تجيء الواو على الأصل (المغني في تصريف الأفعال : 18–19)، وإن كان الساكن حرفاً صحيحا فلا يخلو أن يكون على وزن (أفعَل), أو(إفْعَال), أو على غير ذلك من الأوزان .

فإن كان على غير ذلك من الأوزان, "وذلك في (أفْعَل), و(اسْتَفْعَل), فبذلك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلة ألفاً، وذلك نحو: أعادَ، واستعاد وأمال، واسْتَمال، الأصل

(أعْوَدَ), و(اسْتَعْود) و(أمْيل) و(اسْتَميل) فالفتحة هنا نقلت من حرف العلة إلى الحرف الساكن قبله فأصبحت (أعَوْد), و(أستعَوْد)، و (أمَيْل) و(اسْتَمَيْل) فهنا انفتح الحرف الذي قبل الواو، والياء في اللفظ، كونهما متحركان في الأصل، والسكون هنا إنّما هو عارض فقلبتَ حرف العلة ألفاً؛ وذلك لأنّ ما قبله مفتوح في اللفظ ومتحرك في الأصل".

فإن قيل: "ولأي شيءٍ أُعلَّ حرف العلة وما قبله ساكن؟ وذلك لأنّه حُمل عليه قبل لحاق الزيادة له؛ لأنّ الزيادة في (أعاد), و(واستعاد), لحقت عاد وكذلك ما كانت نحوها".

وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع، فتقول: يُعيدُ ، ويُعادُ ، ويَستَعيدُ ويُستَعادُ، والأصل: يَعْوِدُ, ويُعْوَدُ، ويَستعوِدُ، ويُسْتَعوَدُ, فانتقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله حملاً على مضارع الثلاثي غير المزيد ، نحو يقَوم، ويخاف .

فإن جاءت الواو ساكنة بعد كسرة قُلبت ياء، نحو : يقيم، ويستقيم .وإن جاءت الياء ساكنة بعد كسرة ثبتت، نحو: يُبين، ويستبين .وإن جاءت الياء أو الواو بعد فتحة، قلبت ألفاً؛ لأنفتاح ما قبلها في اللفظ وتحركها في الأصل، نحو: يُقام، ويُسْتَقامُ، ويُبَان، ويُسْتَبانَ، وكذلك اسم الفاعل، واسم المفعول يُعلهما حملاً على الفعل، نحو: مُسْتَبِيْن، ومُسْتَبَان، ومُسْتَقِيْم، ومُسْتَقَام، ومُقِيْم، ومُقَام...الخ، والأصل مُسْتَقْوِم، ومُسْتَقْوَم، ومُسْتَبِيْن، ومُسْتَبْيَن، ومُقوِم، ومُقوَم، فعملت بها ما عملت بالمضارع (ابن عصفور،310-311).

(وإنما ترك التعويض في (مَفْعُول)؛ لأنه صفة معرضة لأن يقصد بها مذكر ومؤنث، فلو لحقته الهاء تعويضاً أوهمت قصد التأنيث عند إرادة التذكير، وذلك منتفٍ من المصدرين المذكورين؛ لانتفاء الوصف بهما) (محمد بن عبد الله بن مالك،189/1) .

وقد ذكر ابن يعيش هذه المسألة بقوله: (هذه المسألة مختلف فيها، فمذهب سيبويه والخليل : أن المحذوف في (مَقُول), و(مَبِيْع), واو (مَفْعُول)؛ لأنّها زائدة لا يختل الاسم بحذفها، والعين هي الثابتة, فإن كان (واوي) أي وسطه حرف علة ألفا وهي منقلبة عن واو، فتظهر فيه الواو، وإن كان (يائي) أي وسطه حرف علة ألفا وهي منقلبة عن ياء، فتظهر فيه الياء ،فتقول في (مَفْعُول): من القول: (مَقُول), وفي (مَفْعُول), من البيع: (مَبِيْع). ووزن مَقُوْل: مَفْعُل، ووزن (مَبِيْع), (مَفْعِل) (ابن يعيش،351)، و(الزمخشري،450/5-454، و460).

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة ، ووزن (مَقُول), عنده : (مَفُول), ووزن: (مَبِيْع), عنده: (مَفِيْل)؛ وذلك أن أصل مَبين: (مَبْيُون)، فنقلت الضمة من حرف الياء إلى ما قبلها، فبذلك سكن حرف الياء، وما قبلها مضموم، فعند إذٍأُبدلت الضمة كسرة؛ ليصح حرف الياء، كما فُعل في: (بِيضٍ)، وأصله: (بُيضٌ), كـ(حُمرٌ)، ثم حذفت الواو لسكونها، وسكون واو (مفعول), على قياس الحذف؛ لألتقاء الساكنين، وذلك بعد أن لزمت فاء الكلمة الكسرة المبدلة من ضمة الياء المحذوفة .فوليها واو (مفعول), ساكنة فقلبت

ياءً؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها على حد (ميزان), و(ميعاد)، فضارعت (مبيعا), و(مقول), ثبتت الواو فيه؛ لانضمام ما قبلها) (ابن يعيش،351).

أمّا قول المازني في ترجيحه لهذه الآراء فيقول: وهذان القولان فكلاهما حسنٌ وجميلٌ، لكنّ مذهب أبي الحسن أقيس، وذلك من جهة قاعدة حذفه للأول، شرطه إذا وليه ساكن أي بحذف عين الكلمة فـ(مَقُوْل) وزنها (مَفُوْل)، ويقول أنّ مذهب الخليل وسيبويه هو أقلُّ كلفةً وعملاً، أي: مَقْوُول، ثم مَقُوْوْل، ثم مَقول بحذف الواو ووزنها مَفْعُل (ابن جني،288/1) .

فإنّما وجب إعلاله حملاً على فعله؛ لجريانه عليه حكماً، وإن لم يجرِ عليه لفظاً؛ فجعل الواو مزيدةً للمد، تجري مجرى ما نشأ عن إشباع الحركة في نحو: (القُرُنْفُول) فكأنّه: مَقُول : على زنة (مَفْعُل) إلا أنّهم زادوا الواو؛ رفضًا لبناء (مَفْعُل) في الكلام .

فمن حيث أعللت (يُقَال) و (يُبَاع) أعللت: (مَقُوْلاً) و(مَبِيْعاً), كما أعللت: (قائلاً) و(بائعاً)؛ لإعلال: (يقول) و(يبيع) (شرح الملوكي في التصريف:353).

وذكر ابن جني: أنّهم استثقلوا حركة الضم على الواو، والياء في: (مَقْوُول), و(مَبْيُوع) (ابو الفداء شاهنشاه، 2000م، 2/ 296) فتقريب وتسهيل للعبارة (ابن يعيش،353).

وذكر ابن يعيش: أنّ حرفي: (الواو، والياء) إذا سكن ما قبلهما لم يثقل عليهما ضمة ولا كسرة، نحو: (غَزْوٌ) و (ظَبْيٌ) (ابن يعيش،353) .أمّا المحدثون فيرى الدكتور عبد الله الدرويش رأياً آخر إذ قال: فهو شبيه من قاعدة اسم المفعول من الأفعال الثلاثية مُسوّغاً رأيه بالتشابه من صيغة مضارع هذه الأفعال وصيغة اسم المفعول منها، ويرى أن تكون قاعدة صوغ اسم المفعول من الأجوف الثلاثي (واوياً أو يائياً) على صيغة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما فتقول: (يَقُوْل – مَقُوْل ،ويَبِيْع – مَبِيْع) بسكون الفاء وضم العين من الأجوف الواوي وعلى زنة (مَفْعِل)، وبسكون الفاء وكسر العين من الأجوف اليائي وعلى زنة (مَفْعِل) (دراسات في علم الصرف: م د كامل اسماعيل مخلف اللهيبي، 48) ، وهذا الرأي جدير بالإهتمام؛ لأن عدم التقدير أولى من التقدير، ولأن اللغة توصف ولا تفلسف ، وأجاز بعضهم : (مَبْيُوع)، و(مَبِيْع) (هاشم طه شلاش النعيمي :245–246) .

والذي يبدو مما تقدم أن ماذهب سيبويه ومن تبعه هو المذهب الأقوى في هذه المسألة وذلك من جهة: أنه أقل كلفة من نقل الحركة ثم إسكان ثم حذف وهذا يحتاج إلى إعمال فكر وجهد أكبر. ومن جهة أخرى ما ذهب إليه الدكتور عبد الله الدرويش يتطابق ويقترب من هذا الرأي وذلك بحمله على مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميما ويبقى الوزن كما هو .

المبحث الثاني: الوزنان (إفعَال) و(استِفعاَل)

(وجوب إعلال المصدر الذي على إفْعَال، أو اسْتِفْعَال حملاً على فعله) (ابن مالك،189/1), ذكر هذا العنوان ابن مالك فجعل إعلال هذا المصدر واجباً وذكر الوزن: (إفْعَال) أو(اسْتِفْعَال), لما اعتلت عينه؛

حملاً على فعله فتسكن العين حين تنقل حركتها، وتنقلب ألفاً؛ لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها، فتلتقي مع الألف الزائدة قبل اللام فيعاملان معاملة الواوين من مفعول الذي عينه واو، ولامه صحيحة، ويعوض من المحذوف هاء التأنيث، كإقَامَة، واسْتِقَامَة، وهما في الأصل: (إقْوَام), (اسْتِقْوَام), ثم فُعل لهما من النقل والقلب والحذف والتعويض (سيبويه،4/348-354) ،(ابن جني:1/291)،و(ابن عقيل، 1400هـ، 4/176)،و(ابن مالك،1/189).

فالوزن الصرفي للمصدر يكون (إفْعَالاً), للأفعال الصحيحة التي تبدأ بهمزة قطع لكن سنواجه أفعالاً على هذا الوزن المذكور إلا أنها معتلة العين نحو: (أقَام) ووزنها: أفعَل أما أصل أقام فإقوَم فحدث لها إعلال بالتسكين, أي تسكين الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فاصبحت: أقَوْم، ثم قلبت الواو ألفاً لمناسبة الفتحة قبلها فصارت أقَامَ، فعند صياغة المصدر لهذا الوزن يكون وزن الصحيح لهذا الفعل هو: إفْعَال فيصبح وزن المصدر: إقَاْم فيلتقي ساكنان، وهذا ما لايصح فتحذف له إحدى الألفين، والتعويض عنها بالتاء يكون (شرح ابن عقيل :2/98-99)، لكن نقطة الخلاف الحاصل: المحذوف أهو حرف الفعل أم حرف المصدر؟ وللإجابة نرجع إلى كتب الأقدمين: فمذهب سيبويه والخليل: أنَّ المحذوفة الزائدة ، ويرى الأخفش: أنّ المحذوفة إنّما هي عين الفعل وذلك على قياس ما قال في مبيع, ولكل فريق حجته (ابن جني،1/104-105). ويؤكد المبرد أنّ التاء عوض عن المحذوف من المصدر بقوله: (والهاء لازمة لهذا المصدر عوضا من ما حذف منه؛ لأن المصدر، على أفعلت إفعالاً، نحو أكرمت إكراماً، وأحسنت إحساناً، فكان الأصل أقومت إقواماً، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف...

(ابن جني،105)) فحذف الألف بسبب الإعلال أثَّر في وزن المصدر، فمذهب الخليل أن وزن المصدر (إفْعَلَة) بحذف ألف الزيادة ،ومذهب الأخفش والفراء أن وزنه (إفَالَة), بحذف ألف الفعل التي تقابل العين (الزمخشري،6/58)، وقد رجح الرضي قول الأخفش معللاً ذلك بأنه الأولى قياساً (الاستراباذي،3/151) .

والذي يبدو لي مما تقدم أن رأي الأخفش أقرب إلى القياس، فلو حذفنا ألف المصدر وتركنا ألف الفعل لما احتجنا مجيء التاء في آخر المصدر؛ واستطعنا أن نورد المصدر: (إقْوَام) و (إعْوَان) على الأصل بدون تاء، وهذا الوزن موجود في العربية ، نحو: إخْوَان ،وهذا يدعم رأي القائلين بحذف الألف التي تقابل عين الفعل، أما مذهب الخليل وسيبويه فهو أكثر تكلفاً من قول الأخفش فاللغة العربية إذا كانت تميل إلى الخفة في بعض الألفاظ فالأولى أن تميل إلى الخفة في التأويل والتقدير والإعلال، فهذه الألف هي التي ميزت المصدر، وجعلت له خصوصية معينة في الميزان (الشذوذ الصرفي وضرورته في اللغة العربية بحث منشور في مجلة التراث العلمي العربي –جامعة بغداد ،العدد الثاني 2017)، والله أعلم.

الخاتمة والنتائج

يمكن لنا أن نُجمل أهم ما توصلت إليه من ثمار هذا البحث بما يأتي :

1- إنَّ الخلاف الذي حصل بين العلماء في هذه الأوزان ،لم يؤثر في معنى الصيغة، وإنّما هو في كيفية أو تفسير ما يؤول إليه وزن الصيغة، وهذا الخلاف يؤكد على سلامة الذوق العربي، ومتانة اللغة، وتمكن العلماء من ضبطها .

2- الذي يؤكد لنا حذف العين من صيغة (مَفْعُول), هو الوزن (مَبِيْع)؛ لأنّ أصلها (مَبْيُوع), فهو أكثر وضوحاً من حذف واو (مَقْوُول)، فلو كان المحذوف العين لحذفت (ياء), مبيوع وليس الواو .

3- بما أنَّ اللغة العربية ابتعدت عن التكلف والثقل في بعض الألفاظ، فالأولى أن نبتعد عن التكلف في التقديرات والتأويلات؛ لذلك كان مذهب سيبويه في مسألة حذف (واو مفعول) أقل كلفة من مذهب الأخفش .

4- إنَّ مجيء التاء في آخر المصدر(إقامة), و(استقامة) يعد تعويضاً لما حذف من المصدر بغض النظر عن ذلك المحذوف، أهو ألف الفعل أم ألف المصدر، فتعد تعويضاً من الحرف المحذوف ولمعادلة الوزن .

Sources:

- Amali Ibn Al-Shajari, by Diaa Al-Din Hibat Allah bin Ali bin Hamza Ibn Al-Shajari (d. 542 AH), edited by Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Al-Khanji Library, 1st edition, 1413 AH-1991.
- Ijaz Al-Ta'rif fi Ilm Al-Tasrif, authored by: Muhammad bin Abdullah bin Malik, (d. 672 AH), edited by: Muhammad Al-Mahdi Abdul-Hayy Ammar Salem, Deanship of Scientific Research at the Islamic University - Al-Madinah - Kingdom of Saudi Arabia.
- Taj Al-Arous min Jawahir Al-Qamus, by Muhammad bin Muhammad, nicknamed Murtada Al-Zubaidi, (d. 1205 AH), edited by a group of investigators, Dar Al-Hidayah, 1st edition, 1st edition.
- Treasure of Literature and the Core of the Core of Lisan Al-Arab, Abdul-Qadir bin Omar Al-Baghdadi, (d. 1093 AH), edited by Abdul-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library - Cairo, 4th edition, 1418 AH-1997 AD.
- Characteristics, Abu Al-Fath Othman bin Jinni, (d. 392 AH), edited by Muhammad Ali Al-Najjar, Alam Al-Kutub - Beirut, 1st ed., no date.
- Sharh Shafiyyah Ibn Al-Hajib, Radhi Al-Din Al-Istrabadi (d. 686 AH), edited by: Muhammad Nour Al-Hasan, Muhammad Al-Zafzaf, and Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut - Lebanon, 1393 AH - 1975 AD.
- Sharh Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik, Ali bin Muhammad bin Issa, Abu Al-Hasan, Nour Al-Din Al-Ashmouni Al-Shafi'i (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1st ed. (1), Beirut - Lebanon, 1419 AH - 1998 AD.
- Diya Al-Salik ila Awdah Al-Masalik, by Muhammad Abdul Aziz Al-Najjar, Al-Risala Foundation, 1st ed. (1), 1422 AH - 2001 AD.
- Al-Mufassal explanation of Al-Zamakhshari, written by Ibn Yaish Ali Ibn Yaish (d. 343 AH), edited by: Emile Badi' Ya'qub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah - Beirut, Lebanon, 1st ed., 1422 AH - 2001 AD.
- Al-Muluki's explanation of Al-Tasrif, written by Ibn Yaish, edited by: Fakhr Al-Din Qabawa, Al-Maktaba Al-Arabiyyah in Aleppo, 1st ed., 1393 AH - 1973 AD.
- The Book of Sibawayh, written by Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed Sibawayh, (d. 180 AH), edited by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji - Cairo, 3rd edition, 1408 AH - 1988 AD.
- The Book of Definitions, Ali bin Muhammad bin Ali Al-Zain Al-Sharif Al-Jurjani (died: 816 AH), edited by: A group of scholars, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, Edition: First 1403 AH - 1983 AD.
- Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram bin Ali bin Manzur (711 AH), Dar Sadir - Beirut, 3rd edition, 1414 AH.
- Al-Mukhassas, written by Abu Al-Hasan Ali bin Ismail bin Sayyida (d. 458 AH), edited by: Khalil Ibrahim Jaffal, Dar Ihya Al-Turath Al-Arabi - Beirut, 3rd edition, 1417 AH - 1996 AD.
- Al-Mu'adhdhal ala Tasheel ala Tasheel Al-Fawa'id, authored by Ibn Aqil (d. 672 AH), edited by: Dr. Muhammad Kamil Barakat - Umm Al-Qura University, (Dar Al-Fikr - Damascus - Dar Al-Madani - Jeddah), 1st edition, 1400 AH - 1405 AH
- Al-Mufaddaliyat, Al-Mufaddal bin Muhammad bin Ya'la bin Salem Al-Dhabi, (d. 168 AH), edited by: Ahmad Muhammad Shaker, and Abd Al-Salam Muhammad Harun, Dar Al-Ma'arif - Cairo, 6th edition, no date.

- Dictionary of Jurisprudential Terms and Expressions, by Dr. Mahmoud Abdel Rahman Abdel Moneim, Professor of Principles of Jurisprudence at the Faculty of Sharia and Law - Al-Azhar University, Dar Al-Fadheela.
- Dictionary of Language Standards, by Abu Al-Hussein Ahmed bin Faris bin Zakariya, year of birth / year of death 395 AH, edited by Abdel Salam Mohammed Haroun, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 1420 AH - 1999 AD.
- Kitab Al-Ain, by Abu Abdel Rahman Al-Khalil bin Ahmed bin Amr bin Tamim Al-Farahidi Al-Basri (died: 170 AH), edited by: Dr. Mahdi Al-Makhzoumi, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Dar and Library of Al-Hilal.
- Al-Sahah Taj Al-Lugha and Sahih Al-Arabiyyah, by Abu Nasr Ismail bin Hammad Al-Jawhari Al-Farabi (d. 393 AH), edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Lil-Malayin - Beirut, ed. (4), 1407 AH - 1987 AD.
- Shadha Al-Arif in the Art of Morphology, by Sheikh Ahmed bin Mohammed bin Ahmed Al-Hamlawi (d. 1351 AH), explained, indexed and edited by: Dr. Abdul Hamid Handawi, lecturer at the Faculty of Dar Al-Ulum, Cairo University, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, ed. (7), Beirut, Lebanon, 1435 AH - 2014 AD.
- Al-Sarf Al-Kafi, by Ayman Amin Abdul-Ghani, reviewed by: (Prof. Dr. Abdo Al-Rajhi, Prof. Dr. Rushdi Ta'ima, Prof. Dr. Mohammed Ali Sahlol, Prof. Dr. Ibrahim Ibrahim Barakat), Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, ed. (2), Beirut, Lebanon, 1429 AH - 2008 AD.
- Dictionary of Contemporary Arabic, by Dr. Ahmed Mukhtar Abdel Hamid Omar (d. 1424 AH) with the help of a work team, Alam Al-Kutub, 1st edition, 1429 AH - 2008 AD.
- Al-Muqtaṣāb min Kalam Al-Arab, by Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), edited by: Abdul Maqsūd Muhammad Abdul Maqsūd, Library of Religious Culture, 1st edition, 1426 AH - 2006 AD.
- Al-Mumtā' Al-Kabīr fi Al-Taṣrif, by: Ali bin Mu'min known as Ibn Asfour (d. 669 AH), Library of Lebanon, 1st edition 1996 AD.
- Al-Munṣif Sharh Kitab Al-Taṣrif by Al-Mazini, by: Abu Al-Fath Othman bin Jinni (d. 392 AH), Dar Ihya' Al-Turath Al-Qadim, 1st edition, 1373 AH - 1954 AD.

Theses and Dissertations

- Morphological Guidance in the Comprehensive Book of the Readings of the Ten Imams by Nasr bin Abdul Aziz Al-Shirazi (d. 461 AH), by Kamel Ismail Mukhlef Ajil Al-Lahibi, College of Education for Human Sciences at Tikrit University, under the supervision of Professor Dr.: Prof. Dr. Khawla Mahmoud Faisal, 1440 AH - 2019 AD.
- Grammatical Guidance, by Ibn Jinni for the anomalous readings in his book Al-Muhtasib, by Abdul-Moneim Abdullah Khalaf, 2016 AD.

Published research:

Morphological anomalies and their necessity in the Arabic language, Dr. Khadija Zabar Anizan Al-Hamdani, Journal of Arab Scientific Heritage - University of Baghdad - Center for the Revival of Arab Scientific Heritage, Issue Two - 2017 AD.